مستخدمو الغابات يعكسون اتجاه إزالة الغابات في منغوليا

©FAO/Sean Gallagher

العمل لمساعدة الرعاة في خمس مقاطعات منغولية

العمل من أجل تحسين إدارة الغابات وتحسين سبل معيشة الرعاة

العمل يداً بيد مع الحكومة المنغولية

العمل بفضل تمويل من الحكومة الهولندية

لقد ولّت الى غير رجعة تلك الأيام التي كان الرعاة في المناطق المحرّجة من منغوليا يقفون فيها لا حول لهم ولا قوة أمام عمليات قطع الأخشاب غير القانونية أو توسيع مناجم التعدين. فبفضل مشروع المنظمة الذي أعطى مجتمعات رعاة الغابات المحلية الحق في رصد وحماية وإدارة غاباتها لم تعكس منغوليا اتجاه فقد الغابات في المناطق التجريبية فحسب، بل وشهدت بالفعل تجدداً طبيعياً لمناطق الغابات. حيث بات نمو أشجار اللارَكس الشابة من جديد يتقدم بصورة ملحوظة على جوانب التلال.

على الرغم من أن ذكر منغوليا يجعل الانسان يستعيد الى الذاكرة صور الرعاة الرُحَّل يسرحون في المروج المعشبة الخالية من الأشجار، فان الغابات في الحقيقة تغطي 12 في المائة من مساحة البلاد. واذا ما أخذنا في الاعتبار ان منغوليا تحتل المرتبة التاسعة عشرة بين أكبر بلدان العالم من حيث المساحة فان تلك النسبة تمثل مساحة غابات تصل الى 10 مليون هكتار. غير أن بدء التحول الاقتصادي في منغوليا في منتصف التسعينات، شأنها في ذلك شأن البلدان الأخرى التي تمرّ في مرحلة تحوّل من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، ومنها بلدان آسيا الوسطى، قد أدى الى انهيار قطاع الغابات وألحق بالغابات المنغولية أثراً مدمراً. كما كان القطع غير القانوني للأخشاب والحرق العمد للغابات وتوسيع مناجم التعدين وازدياد حالات اعتداء قطعان الأبقار على الغابات في أوائل العقد الأول من القرن 21 يتسبب في فقد نحو 400 كيلومتراً مربعاً من الغابات كل عام.

أما الآن فقد باتت الصورة مختلفة، حيث أصبح منظر طوّافي الحراج الخيّالة يسيّرون دوريات في التلال المحرّجة لحراستها منظراً مألوفاً. إن هؤلاء الطوّافين أعضاء من جماعات مستخدمي الغابات التي أنشأتها السلطات المحلية بدعم من المنظمة كجزء من مشروع للإدارة التشاركية للغابات. و يحتفظ الطوافون بعيون مفتوحة ترقب أية مظاهر تشير الى نشاطات القطع غير القانوني للأخشاب، كما يفتشون في غضون ذلك عن حرائق الغابات أو أية مظاهر اخرى تفسد نظام الغابات. ما يثبت أن المشروع قد غيّر طريقة تفاعل السكان المنغوليين مع غاباتهم.

©FAO/Sean Gallagher

©FAO/S. Gallagher

إدارة محلية

لقد أنشأ المشروع 16 جماعة من مستخدمي الغابات في المقاطعات الخمس التي يعمل فيها. وتقوم جماعات المستخدمين بناءً على توجيهات المنظمة بزيادة قدرات السكان المحليين لإدارة غاباتهم واستخدامها. حيث يتلقى أعضاء هذه الجماعات تدريباً في مجالات تقدير موارد الغابات ورسم الخرائط لها ووضع الخطط اللازمة لإدارتها، وكذلك في تسويق منتجات الغابات. وبفضل هذه المعارف الجديدة تقوم جماعات المستخدمين بتطوير خططها الذاتية لإدارة الغابات، وذلك على ضوء ما تراه هي من احتياجات وأهداف خاصة بالمجتمع المحلي. فاذا ما كانت خطة الإدارة تتضمن قطع الأشجار الميتة مثلاً فيمكن ان تتضمن كذلك بيع الخشب الناتج كأخشاب صناعية أو حطب للوقود، ما يقدم دخلاً للجماعة. ويمكن لخطط الإدارة كذلك أن تحدد من لهم الحق في جمع أو حصاد منتجات الغابات بغرض البيع في الأسواق المحلية، وضبط عمليات الرعي من أجل حماية تجدد الغابات طبيعياً، ومساندة زراعة أشجار جديدة.

حينما كان القطع غير القانوني للغابات في ذروته، كانت الغابات تتعرض كذلك للحرق العمد. ولم يكن يتعين على السكان المحليين التعامل مع إزالة الغابات وفقد موارد الغابات فحسب، بل كانوا يضطرون كذلك للتعامل مع التبعات البيئية لهذه الأعمال. فقد أدى فقد غطاء الغابات الى خفض امتصاص مياه الأمطار وزيادة الجريان السطحي وانجراف التربة وخفض مستوى المياه الجوفية، ومن ثم الى جفاف الجداول والأنهار. ما كان له أثر مدمر على الرعاة الذين يعتمدون في معيشتهم على المياه.

أما الآن فقد اختلفت القصة تماماً. فبفضل تدريب المستخدمين على إدارة الغابات، باتوا بكل فخر قادرين على النهوض بالمسؤولية الكاملة عن حماية غاباتهم. إذ يسيّر طوّافو الحراج دوريات لكفالة تنفيذ خطط إدارة الغابات طبقاً لما وضعوه. كما أدى إشراك المجتمعات المحلية في إدارة الغابات أيضاً الى تعاون المجتمع المحلي في مجالات أخرى. حيث باتت بعض الأسر داخل المجتمع المحلي تقوم بمراقبة كافة القطعان التابعة للمجتمع كي تتمكن الأسر الأخرى من التركيز على أعمال الحصاد، ثم يقوم الجميع في النهاية باقتسام الغلال فيما بينهم.

©FAO/Sean Gallagher

©FAO/Sean Gallagher

ثقة ثلاثية الأطراف

في الصورة الكبيرة، يتم بناء مثل هذا المشروع على أساس من الثقة ثلاثية الأطراف التي تتضمن الإحترام المتبادل بين جماعات مستخدمي الغابات وموظفي المشروع والحكومة. حيث يعمل موظفو المشروع على نحو وثيق مع الحكومة، إذ توجد مكاتبه داخل دائرة الغابات التابعة لوزارة الطبيعة والبيئة والسياحة المنغولية في العاصمة، وكذلك داخل مكاتب مديريات البيئة والحماية والسياحة بالمقاطعات التي يقدم المساندة لجماعات المستخدمين فيها. وهذا يمكّن من الاتصال الحر والمفتوح بين الموظفين وكبار المسؤولين الحكوميين، ما يساهم في بناء علاقة تقوم على الثقة. كما مكّنت هذه العلاقة الوثيقة مع الحكومة المشروع كذلك من المشاركة في تطوير سياسة مساندة وإطار قانوني للإدارة التشاركية للغابات، إدارة تعطي حقوقاً ملموسة لجماعات مستخدمي الغابات وتمكنها من عمل ما يلزم إزاء المشاكل غير المتوقعة وتتيح لها الاستفادة من الفرص المتاحة الناشئة.

ونتيجة لذلك كله، يمكن ملاحظة أثر المشروع في ما هو أكثر من مجرد التجدد الطبيعي للغابات. فمن ضمن أهداف المشروع التجريبي توسيع نطاقه الى مستوى قطري بغية إعطاء جميع السكان المنغوليين رأياً ودوراً فاعلاً في شؤون غاباتهم. وقد بدأت هذه الخطة وما زالت تسير قُدُماً، حتى أنها سبقت نشاطات التوسيع «الرسمية». حيث بدأ مستخدمو الغابات الذين ليسوا جزءاً من المناطق التجريبية الحالية طوعاً ومعتمدين على أنفسهم بتأسيس جماعات مستخدمين، كما أنهم يتلقون المساندة من جانب جماعات المستخدمين ذات الخبرة كي يتمكنوا من الوقوف على أرجلهم. ما يدل على أن المشروع قد ساعد بالفعل على غرس وتعميق مفاهيم الإدارة التشاركية للغابات في صلب إدارة الغابات المنغولية وبين مستخدمي الغابات في منغوليا.